

بسم الله الرحمن الرحيم

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه أما بعد:

ففي هذه الورقات جمع لمسائل الوقف على مذهب متأخري الحنابلة، بالرجوع للروض المربع وشروحه وحواشيه، ومنتهى الإرادات وشروحه وحواشيه والإقناع وشرحه والإنصاف والمغني وغيرها، ليسهل فهم المذهب في باب الوقف. وأضفت بعض النوازل التي صدر بها قرارات مجمعية وبعض ما في معيار الوقف، واختيارات مشايخنا المتأخرين. وجعلته تذكيراً لي ومعيناً عند شرح الوقف وتوضيح أحكامه، وسنضع له عرضاً تقديمياً يوضحه إن شاء الله، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

المحامي الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

١٤٤٣/٠٩/٠٤ هـ

تعريف الوقف^(١): تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة علی بر أو قریة .

المراد بالأصل في الوقف: ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه .

أركان الوقف أربعة أركان: ، الواقف والصیغة والموقوف علیه والموقوف^(٢) .

الركن الأول: الواقف

- يشترط أن يكون الواقف جائز التصرف .
- لا يصح وقف المدين بعد الحجر علیه^(٣) .
- يصح وقف المدين قبل الحجر علیه ، ولا ينقضه أصحاب الديون^(٤) .

الركن الثاني: الصیغة

- يصح الوقف بالقول وبالفعل الدال علیه عرفاً^(٥) .
- من الدلالة العرفية على الوقف: من جعل أرضه مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه ، أو إذن فيه وأقام ، أو جعل أرضه مقبرة وأذن للناس في الدفن فيها ، أو سقاية وشرعها لهم^(٦) .
- وصريح القول: وقفت وحبست وسبلت ، فمتى أتى بصیغة منها صار وقفاً من غير انضمام أمر زائد.
- وكنايته: تصدقت وحرمت وأبدت^(٧) .
- وتشترط النية مع الكناية أو اقتران الكناية بأحد الألفاظ الخمسة الباقية من الصريح والكناية، كتصدقت بكذا صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة^(٨) ، أو اقتران النية بحكم الوقف ، كقوله: تصدقت بكذا صدقة لا تباع ولا تورث.
- ويشترط أن يقف ناجزاً فلا يصح مؤقتاً ولا معلقاً إلا بموت .
- الوقف المعلق بالموت لازم من حين قوله ولا يمكن فسخه في ثلث المال^(٩) .

(١) يقال: وقف الشيء وحبسه وأحبسه وسبله بمعنى واحد، وأوقفه لغة شاذة .

(٢) منتهى الإيرادات (٤٩٠/٢) .

(٣) ينظر: المغني (٥٧١/٦) .

(٤) اختار ابن عثيمين عدم لزوم وقف المدين الذي استغرق دينه ماله كله . ينظر: الشرح الممتع (٢٧/١١) .

(٥) صرح به ابن تيمية في الاختيارات (ص ١٧٠) .

(٦) لأن العرف جار بذلك، وفيه دلالة على الوقف .

(٧) لأنه لم يثبت لها فيه عرف لغوي ولا شرعي .

(٨) لأن اللفظ يترجح بذلك لإرادة الوقف .

(٩) اختار ابن عثيمين أن الوقف المعلق بالموت لا يلزم إلا بعد الموت . ينظر: الشرح الممتع (٥٧/١١) .

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

- لا يصح تعليق الوقف على شرط في الحياة. ولو علقه على شرط فهو باطل (٧٧).
- إذا شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه بطل الوقف والشرط (٧٨).
- لا يشترط لصحة الوقف قبوله ، فلا يشترط ولو كان على معين (٧٩).
- ولا يشترط إخراج الوقف عن يده (٨٠).

الركن الثالث: الموقوف

يشترط في الموقوف : أن تكون العين ينتفع بها دائماً مع معين ، وينتفع بها مع بقاء عينها ، كعقار .

- فلا يصح وقف شيء في الذمة كدار ولو وصفه كالهبة .
- ولا يصح وقف المنفعة (٧٠) ، ولا ما لا ينتفع به مع بقائه (٧١).
- ويصح وقف المصحف والماء المشاع.
- يجوز وقف المشاع سواء أكان قابلاً للقسمة أم غير قابل لها (٧٢).
- يجوز وقف إحدى طبقات البناء، وحقوق الارتفاق، وحق التعلي فيما لم يبين (٧٣).
- يصح وقف المنقولات كالسيارات ومعدات التصوير والتكييف (٧٤)!
- يصح وقف الحلي للبس والعارية (٧٥)!
- يجوز وقف الأسهم والصكوك الاستثمارية لصحة وقف المشاع، ويصرف نصيب الوقف من الربح في الموقوف عليه (٧٦)!
- يصح قبول تبرعات الكفار لبناء الأوقاف ما لم يلحق المسلمين ضرر بقبولها (٧٧)!
- يصح التخلص من الكسب المحرم لو صفه بوضعه في أوقاف أو وقف للمحتاجين (٧٨)!

(١) كشف القناع (٢٥٠/٤) .
(٢) اختار ابن تيمية صحة الوقف على شرط . حاشية العنقري (٣٩٩/٤) ، واختار ابن عثيمين صحة تعليق الوقف بشرط في الحياة ، على أن يكون متقارباً . ينظر : شرح البلوغ كتاب البيوع شريط رقم ٣٧ .
(٣) قاله في الشرح الكبير .
(٤) اختار ابن عثيمين اشتراط قبول الموقوف عليه للوقف إذا كان الوقف على معين . ينظر : الشرح الممتع (٣١/١١-٣٢) .
(٥) لأنه إزالة ملك يمنع البيع ، فلا يعتبر فيه ذلك كالعتق .
(٦) صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (١٠٥) : بجواز وقف المنافع والحقوق المعنوية .
(٧) اختار ابن عثيمين جواز وقف الشيء الذي لا ينتفع به إلا بإتلاف عينه مطلقاً ، سواء كان الموقوف نقوداً أو طعاماً ، ينظر : الشرح الممتع (١٨/١١) .
(٨) المبدع (٢٣٧/٥) ، الإنصاف (٨/٧) .
(٩) المعيار الشرعي المتعلق بالوقف (٣٥) (٥/٤/٣) .
(١٠) ينظر : شرح المنتهى (٤٩١/٢) ، الإنصاف مع المقنع (٣٦٣/١٦) .
(١١) ينظر : المقنع مع الشرح الكبير (٣٧٥/١٦) .
(١٢) قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة ١٩ في ١٤٣٠/٥/٥هـ .
(١٣) قرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم (٢٢٥) .
(١٤) قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة ١٩ في ١٤٣٠/٥/٥هـ .

خلاصة أحكام الوقف وفقًا لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

- لا يصح وقف كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة^(١)، والمسلم والذمي في ذلك سواء.
 - لا يصح وقف نسخ التوراة والإنجيل وكتب زندقة وبدع مضلة^(٢).
 - لا يجوز السماح للمبتدعة ببناء دور للعبادة ، سواء كانت مسجدًا حقيقيًا أو غيره^(٣).
- الركن الرابع: الموقوف عليه**
- يشترط في الموقوف عليه أن يكون الوقف على برّ إذا كان على جهة عامة^(٤) ، وإذا لم يكن على بر لم يحصل المقصود^(٥) .
- أو على الأقارب من مسلم وذمي^(٦) .
 - يصح الوقف على كافر معين غير حربي ، ومرتد^(٧) .
 - ولا يصح الوقف على قطاع الطريق أو المغاني أو فقراء أهل الذمة ، أو التنوير على قبر أو تبخيره أو على من يقيم عنده أو يخدمه ، ولا وقف ستور لغير الكعبة.
 - ولا يصح الوقف على إفطار الصوّام الأغنياء فقط^(٨) .
 - لا تصح الوصية على من لا يصح الوقف عليه .
 - يصح الوقف على النفس^(٩) .
 - إن وقف على غيره واستثنى كل الغلة أو بعضها أو الأكل منه مدة حياته أو مدة معلومة صح الوقف والشرط^(١٠) !
 - من أوقف ولم يذكر مصرفًا للوقف ، يصرف إلى مصرف الوقف المنقطع الآخر^(١١) !

(١) لأنها بنيت للكفر .
(٢) لأنه إعانة على معصية، وقد «غضب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التوراة وقال: أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ ألم أت بها بيضاء نقية، ولو كان أخي موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي» .
(٣) (هدق ع) : (١٦٤) ، (١٣٩٤/٤/٢٨) .
(٤) لأن المقصود منه التقرب إلى الله تعالى .
(٥) مثل : كالمساجد والقناطر والمساكين والسقايات وكتب العلم .
(٦) لأن القريب الذمي موضع القرابة بدليل جواز الصدقة عليه، ووقفت صفيّة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - على أخ لها يهودي .
(٧) لانقضاء الدوام لأنهما مقتولان عن قرب .
(٨) حاشية العنقري (٣٩٠/٤) .
(٩) وهذا هو المذهب واختاره ابن تيمية . ينظر : حاشية العنقري (٣٩٤/٤) ، واختاره ابن عثيمين . ينظر: شرح زاد المستقنع لابن عثيمين، الشريط الثاني من شرح كتاب الوقف .
(١٠) لشرط عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أكل الوالي منها، وكان هو الوالي عليها وفعله جماعة من الصحابة .
(١١) الشرح الكبير والإنصاف (٤٠٦-٤٠٥/١٦) .
(٢) اختار ابن عثيمين أنه يصرف في وجوه البر والخير . ينظر : حاشيته على الروض المربع (ص٤٥٦) .

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

يشترط في غير الوقف على المسجد ونحوه^(١) ، أن يكون على معين يملك ملكا ثابتا^(٢).

- فلا يصح الوقف على مجهول .
- ولا يصح الوقف على ميت وحمل^(٣) أصالة، ولا على من سيولد.
- ويصح الوقف على ولده ومن يولد له ويدخل الحمل والمعدوم تبعا.
- ومن أوقف على ما لا يصح الوقف عليه وآخر يصح الوقف عليه ، فيصرف الوقف إلى من يصح الوقف عليه^(٤).
- وإن وقف على جهة تنقطع كأولاده ولم يذكر مالا ، أو أوقف ولم يعين جهة صحح ، ويُصرف الوقف بعد أولاده لورثة الواقف نسبا على قدر إرثهم وقفا عليهم^(٥)، فإن لم يكونوا فعلى المساكين.

(١) كالرباط والقنطرة .

(٢) لأن الوقف تملك .

(٣) اختار ابن عثيمين صحة وقف المبهوم من أحد شئيين إذا كانا متساويين، ويُعين أحدهما بالقرعة . ينظر : الشرح الممتع (١٦،٢٨،٢٩/١١) .

(٤) قال في القواعد : أفنى الشيخ تقي الدين باستحقاق الحمل من الوقف . حاشية العنقري (٣٩٥/٤) .

(٥) وإن وقف على عبده ثم المساكين صرف في الحال لهم ؛ لما تقدم من أن وجود من لا يصح الوقف عليه كعدمه .

(٦) لأن الوقف مصرفه البر وأقاربه أولى الناس ببره .

شروط الواقف

- يجب العمل بشرط الواقف^(١) ، ما لم يخالف الشرع^(٢).
- في جمع : بأن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه .
- وإفراد : بأن يقف على ولده زيد ثم أولاده .
- وتأخير : بأن يقف على ولد فلان بعد بني فلان.
- وتقديم : بأن يقف على أولاده مثلاً يقدم الأفقه أو الأدين أو المريض ونحوه .
- ويعتبر الوصف وعدمه : بأن يقول: على أولادي الفقهاء ، فيختص بهم أو يطلق فيعمهم وغيرهم .
- ويشترط الترتيب : بأن يقول: على أولادي ثم أولادهم ثم أولادهم^(٣) .
- ويصح شرط الواقف بأن لا يؤجر ، أو قدر مدة الإجارة أو أن لا ينزل فيه فاسق أو شرير أو متجوه ونحوه.
- لا يصح إيجار الأعيان الموقوفة أو المنافع الموقوفة بأقل من أجره المثل^(٤) .
- وإن نزل مستحق تنزيلاً شرعياً لم يجز صرفه بلا موجب شرعي .
- يجوز أن يشترط الواقف في صيغة الوقف قضاء ديونه من ريع الوقف بعد موته^(٥)
- إن أطلق الواقف في الموقوف عليه ولم يشترط وصفاً : استوى الغني والذكر ، والفقير والأنثى^(٦) .
- يشترط تحديد الواقف النظر : بأن يقول: الناظر فلان ، فإن مات فلان^(٧) .
- المحكمة المختصة لها النظارة العامة على الأوقاف^(٨) .
- الحاكم الشرعي له النظارة المطلقة على النظار ، ويعزل من ثبت لديه موجب لعزله ، دون الحاجة إلى حضور مدعي من المستحقين في الوقف^(٩) .
- إن لم يشترط الواقف النظر لأحد أو شرط لإنسان ومات : فالنظر للموقوف عليه المعين^(١٠) !

(١) لأن عمر - رضي الله عنه - وقف وفقاً وشرط فيه شروطاً ، ولو لم يجب اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة .

(٢) (م ق د) : (٤/٥٩٦) ، (٤/٢٥٨/٤/٢٥) .

(٣) اختار ابن عثيمين جواز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أفضل ما لم يكن الوقف على معين . ينظر : الشرح الممتع (١١/٣٣-٣٤) .

(٤) ويقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب ، على المذهب . واختار ابن تيمية أنهما سواء . حاشية العنقري (٤/٤١٢) .

(٥) المعيار الشرعي المتعلق بالوقف (٣٣) (٢/٦) .

(٦) المعيار الشرعي المتعلق بالوقف (٣٣) (٢/١/٤) .

(٧) لعدم ما يقتضي التخصيص .

(٨) لأن عمر - رضي الله عنه - جعل وقفه إلى حفصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الرأي من أهلها .

(٩) (م ق د) : (٣٠/٤/١٥٨) ، (١٤٠٠/٧/٦) .

(١٠) (هـ ق ع) : (١٤٢) ، (١٣٩٥/٤/٣) .

(١) لأنه ملكه وغلته له .

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

- فإن كان واحداً استقل به مطلقاً .
- وإن كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم .
- وإن كان صغيراً أو نحوه قام وليه مقامه فيه .
- وإن كان الوقف على مسجد أو من لا يمكن حصرهم كالمساكين فللحاكم، وله أن يستنيب فيه.
- ناظر الوقف لا يملك صلح الإقرار ؛ لأنه تبرع^(١) .
- للناظر الاستدانة على الوقف بإذن القاضي الذي يقع في بلده الوقف^(٢) .
- عمل النظار إذا أصبح عادة مستمرة ، وعملاً مستقرًا ، فلا يسوغ الخروج عنه إلى بدليل واضح ، يفيد أن شرط الواقف خلاف ما عليه عمل النظار^(٣) .
- وإن وقف على ولده ، أو أولاده ، أو ولد غيره ثم على المساكين فهو : لولده الموجود حين الوقف الذكور والإناث والخنائث بالسوية^(٤) .
- لا يدخل فيهم الولد المنفي بلعان ، لأنه لا يسمى ولده .
- ثم بعد أولاده لولد بنيه وإن سفلوا^(٥) ، دون ولد بناته ، فلا يدخل ولد البنات في الوقف على الأولاد إلا بنص أو قرينة^(٦) .
- ومن أوقف على ولد ولده وذريته لصلبه أو عقبه أو نسله : فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف أو لا دون ولد البنات إلا بنص أو قرينة والعطف بـ"ثم" للترتيب ، فلا يستحق البطن الثاني شيئاً حتى ينقرض الأول ، إلا أن يقول: من مات عن ولد فنصيبه لولده ، والعطف بالواو للتشريك .
- إن عمّر البطن الأول من أهل الوقف فيه ، ثم ماتوا ، وانتقل إلى البطن الثاني ، كان ذلك لورثة لبطن الأول^(٧) .
- ومن أوقف على بنيه أو بني فلان اختص بذكورهم^(٨) .
- ومن أوقف على أولاده الذكور دون الإناث ، صح^(٩) .

(١) (م ق د) : (٣٣/٣/٢٠٥) ، (١٤٠٤/٧/٢٤) .

(٢) قرار الهيئة القضائية بالمملكة العربية السعودية .

(٣) (م ق د) : (٣/٤٠١) ، (١٤٢٢/٧/٢١) .

(٤) لأن اللفظ يشملهم ، لأنه شرك بينهم وإطلاقها يقتضي التسوية ، كما لو أقر لهم بشيء .

(٥) لأنه ولده ويستحقونه مرتباً ، وجدوا حين الوقف أو لا .

(٦) لعدم دخولهم في قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرِّجَالِ مِثْلُ لِمَا لِلنِّسَاءِ} [النساء: ١١] .

(٧) حاشية العنقري (٤٦٠/٤) .

(٨) لأن لفظ البنين وضع لذلك حقيقة . قال تعالى {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ} [الطور: ٣٩] .

(٩) اختار ابن عثيمين أن من أوقف على بنيه فقط دون بناته فالوقف باطل ويعود الموقوف ملكاً للواقف . ينظر : الشرح الممتع (٤٨/١١) - (٤٩) .

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

- وإن أوقف على قبيلة^(١) ، فيدخل فيه النساء^(٢) ، دون أولادهن من غيرهم^(٣) .
- وإذا وقف على قرابته وأهل بيته وقومه ونسبائه : يشمل الذكر والأنثى من أولاده وأولاد أبيه وأولاد جده وأولاد جد أبيه فقط^(٤) ، ويستوي فيه الذكر والأنثى والكبير والصغير والقريب والبعيد والغني والفقير لشمول اللفظ لهم، ولا يدخل فيهم من يخالف دينه.
- وإن وقف على ذوي رحمه شمل كل قرابة له من جهة الآباء والأمهات والأولاد^(٥) .
- وإن وجدت قرينة تقتضي إرادة الإناث أو تقتضي حرمانهن عمل بالقرينة^(٦) .
- وإذا وقف على جماعة يمكن حصرهم كأولاده أو أولاد فلان وليسوا قبيلة : وجب تميمهم والتساوي بينهم^(٧) .
- فإن كان الوقف في ابتدائه على من يمكن استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه^(٨) : وجب تميم من أمكن منهم والتساوي بينهم .
- وإن لم يمكن حصرهم واستيعابهم كبني هاشم وتميم : لم يجب تميمهم لأنه غير ممكن.
- يجوز التفضيل لبعضهم على بعض^(٩) !
- ويجوز الاقتصار على أحدهم^(١٠) !
- إن تصادق مستحقو الوقف على شيء من مصارفه ومقاديره ، ثم ظهر كتاب مناف لما تصادقوا عليه ، عُمل بالكتاب ، ولغا التصادق^(١١) !
- وإن وقف مدرسة أو رباطاً أو نحوهما على طائفة اختصت بهم .
- وإن عين إماماً أو نحوه تعين، والوصية في ذلك كالوقف.
- الأوقاف المتقدمة التي ليس بأيدي مستحقيها شروط واقفيها ، يُكتفى في اعتبارها الشهرة والسماع ، لإثبات أصل الوقف^(١٢) !

(١) كبنو هاشم وتميم وقضاعة .
(٢) لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها .
(٣) لأنهم لا ينتسبون إلى القبيلة الموقوف عليها .
(٤) لأن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يجاوز بني هاشم بسهم ذوي القربى، ولم يعط قرابة أمه وهم بنو زهرة شيئا .
(٥) المذهب لا يدخل الزوجات هنا ، واختار ابن عثيمين أن الزوجة تدخل في أهل بيت الرجل إذا أوقف على أهل بيته . ينظر: الشرح الممتع (٢٥/١١) .
(٦) لأن الرحم يشملهم .
(٧) لأن دلالتها كدلالة اللفظ .
(٨) لأن اللفظ يقتضي ذلك وقد أمكن الوفاء به، فوجب العمل بمقتضاه .
(٩) كوقف علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .
(١٠) لأنه إذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه .
(١١) لأن مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع إلى واحد منهم .
(١٢) حاشية العنقري (٤١٨/٤) ، نيل المأرب (١٢/٢) .
(١٣) (هـ ق ع) : (١٠٩) ، (١٣٩٤/٣/١٨) .

الوقف عقد لازم بمجرد القول

- (١) الوقف عقد لازم بمجرد القول وإن لم يحكم به حاكم^(١).
- فلا يجوز فسخه بإقالة ولا غيرها^(٢).
- (٢) لا يباع الوقف ولا يناقل به ، إلا أن تتعطل منافعه بالكلية^(٣).
- ويباع وقف ثبت عند الحاكم أن يبيعه أنفع^(٤).
- ويصح بيع بعضه ؛ لإصلاح ما بقي ، وذلك إذا اتحد الواقف والجهة ، إن كانا عينين ، أو عيناً ولم تنقص القيمة ، وإلا يبيع الكل^(٥).
- وإن لم يمكن بيع بعض الوقف، فقد أفتى بعض الحنابلة بجواز عمارة وقف من ريع وقف آخر على جهته^(٦).
- يجوز الأخذ بعقد البناء والتشغيل والإعادة في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة^(٧).
- إذا أوقف أرضاً لمسجد فلا يجوز اقتطاع شيء منها لغرض آخر كدار لتحفيظ القرآن^(٨).
- لا يجوز بيع الكتب الموقوفة الموزعة من الإفتاء أو من الرابطة، ويجوز تبادلها بين طلب العلم بنية الاستفادة لا المعاوضة^(٩).
- (٣) لا يجوز نقل الوقف إلى خارج المملكة ؛ لأن النقل يبيع ، وقد نص الفقهاء على عدم جواز بيع الوقف إلا إذا تعطلت منافعه^(١٠)!
- (٤) لو شرط الواقف أن لا يباع الوقف في الحال التي جاز أن يباع فيها فشرطه فاسد .
- (٥) ويصرف ثمن الوقف إذا بيع في مثله^(١١) ، فإن تعذر مثله ففي بعض مثله ويصير وقفا بمجرد الشراء .
- (٦) وإن كان الوقف مسجداً ولم ينتفع به في موضعه فيباع إذا خربت محلته وألته .
- ويجوز بيع بعض آلة المسجد وصرفها في عمارته .

(١) لقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث» قال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم .

(٢) لأنه مؤبد .

(٣) كدار انهدمت أو أرض خربت وعادت مواتاً ولم تمكن عمارتها، فيباع لما روي أن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - كتب إلى سعد لما بلغه أن بيت المال الذي بالكوفة نهب أن انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مصلى، وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالإجماع.

(٤) (م ق د) : (٣٤/٢/١٥٧) ، (١٣٩٩/٥/٢٤) ، وهو اختيار ابن عثيمين . ينظر : الشرح الممتع (١١ / ٥٩ - ٦٠) .

(٥) حاشية العنقري (٤٥٤/٤) .

(٦) معونة أولي النهى (٥ / ٨٦٦) .

(٧) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (١٨٢) .

(٨) فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٧٤-٧٢/١٦) .

(٩) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٢٥/١٦) .

(١٠) (م ق د) : (٣٣٤) ، (١٣٩٥/١٠/١٥) .

(١١) لأنه أقرب إلى غرض الواقف .

خلاصة أحكام الوقف وفقاً لمذهب متأخري الحنابلة -رحمهم الله- د. عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

- ١- وما فضل عن حاجة المسجد من فرشته ونفقته ونحوها ، جاز صرفه إلى مسجد آخر ^(١) .
- ٢- وجاز الصدقة به على فقراء المسلمين ^(٢) .
- (٧) وإذا قال الواقف: هذا وقف على فلان ، يعطى منه كل سنة مائة ، فما فضل من موقوف على معين استحقاقه مقدر من الموقوف، تعين حفظ ما فضل ^(٣) .
- (٨) إن لم يكن الوقف مشروطاً ريعه لجهة معينة، فلا مانع حينئذ من صرف الربيع على المصالح العامة ^(٤) .
- (٩) يتعين المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه ^(٥) .
- (١٠) يجب استثمار الأصول الوقفية سواء أكانت عقارات أم منقولات ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها ^(٦) .
- (١١) ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بئر بالمسجد .
- (١٢) وإذا غرس الناظر أو بنى في الوقف من مال الوقف أو من ماله ونواه للوقف فللوقف ^(٧) .
- (١٣) يجوز وقف البناء على الأرض المستأجرة ^(٨) .
- (١٤) لا زكاة على الوقف على جهة عامة وأما الوقف على معين أو على الذرية ففيه الزكاة ^(٩) .

(١) لأنه انتفاع به في جنس ما وقف له .
(٢) لأن شيبه بن عثمان الحجبي كان يتصدق بخلقان الكعبة. وروى الخلال بإسناده أن عائشة أمرته بذلك، ولأنه مال الله تعالى لم يبق له مصرف فصرف إلى المساكين
(٣) واختار ابن تيمية : إرصاد الفاضل إذا كان الربيع يفضل في حين دون آخر ، أما إن فضل دائماً ، فلا إرصاد . ينظر : المبدع (٣٥٧/٥) ، مطالب أولي النهى (٣٧٣/٤) .
(٤) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ، برقم : (٢٤١) .
(٥) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (١٤٠) .
(٦) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (١٤٠) .
(٧) قال في الفروع : ويتوجه في غرس أجنبي أنه للوقف بنيته (٣٩٧/٧) ، والأجنبي : غير الناظر ، حاشية العنقري (٤٨٤/٢) .
(٨) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/٣١) .
(٩) الإنصاف (١٤/٣) .